# "كاد" استعمالها ودلالاتها

**الدكتور أحمد مطر العطيّة***

**الملخص**

"كاد" من أفعال المقاربة، و دلالتها التي لا تفارقها هي مقاربة حصول الفعل ووقوعه، دون أن يكون قد وقع بالفعل، ولهذا لا يجوز دخول حرف الاستقبال عليها، و ذلك لمنافاة حرف الاستقبال لدلالتها. ولهذا السبب وجب أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً، لأن المضارع فيه دلالة على الحال أو ما يقاربه، ولهذا أيضاً تجرد هذا الفعل في الغالب من (أن) لأنَّ (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال وتباعده عن الحال. و هذا على عكس (عسى) التي يجب أن يقترن خبرها بـ (أن) لأن (عسى) تدل على المستقبل. فشدة القرب من حدوث الفعل أو التراخي في حصوله ، هما الفيصل في وجوب اقتران الخبر بـ (أن) من عدمه. وهذا المعنى هو الذي يسوغ اقتران خبر (كاد) أحياناً بـ (أن)، وتجرد خبر (عسى) منها وبناءً على هذه الحقيقة حاول البحث أن يرد اقتران خبر (كاد) و(عسى) بـ (أن) أو تجرده منها إلى قصد المتكلم الذي يرمي إليه،و ليس إلى الضرورة الشعرية كما ذهب بعضهم ؛ فإذا كان المتكلم يقصد تراخي وقوع الفعل في المستقبل لغرض ما، ولا يقصد وقوعه في الحال، فإنه يأتي بالخبر مقترناً بـ(أن) وأمّا إن كان يقصد شدة مقاربة حصول الفعل في الحال لحاجة في نفسه فإنه يأتي بالخبر عارياً من (أن). وخلص البحث إلى عدم زيادة (كاد) كما ذهب إليه بعض النحويين، كما خلص إلى أن كاد في الإثبات إثبات لمعناها وهو القرب، ولكن مع إثبات معناها، فإنها تدل على نفي مضمون الخبر، أما في النفي فهي نفي لمعناها ولمضمون خبرهما معاً.

* قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الملك سعود

## المقدمة:

"كاد" لها استعمالات خاصة، ودلالات مختلفة، وأحكام متنوعة، شغلت النحـــويين كثيراً، فتضاربت أقوالهم حولها؛ فجمهورهم جعل اقتران خبرها بــــ (أن) ضـــرورة شعرية، لا يجوز في سعة الكلام، وأجاز بعضهم ذلك.

وقال بعضهم بزيادتها، وأنكر ذلك آخرون، وذهب فريق آخر إلى أنَّهــا تختلــف عن سائر الأفعال، فإثباتها نفي، ونفيها إثبات، واحتج كل فريق لما ذهب إليه. وكثيــر من تلك الحجج لا يثبت عند التحقيق والتمحيص.

والحق أن المعنى وقصد المتكلم هو الذي يحكم تلك الأقوال والآراء؛ ولذا يحاول هذا البحث أن يحكِّم المعنى، وغرض المتكلم ومقاصده في تلك الأحكام، لعلــه يــصل إلى ما هو أقرب إلى الصواب في أحكام "كاد" ودلالاتها.

والله الموفق

## "كاد" لغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة[1]: " الكاف والواو والدال كلمة كأنَّها تــدل علــى التماس شيء ببعض العناء، يقولون: كَادَ يَكُود كَودا، ويقولون لمن يطلب منك الشيء، فلا تريد إعطاءه: لا ولا مَكَادَة، فأمَّا قولهم في المقاربة: كاد، فمعناها قارب".

أما صاحب القاموس[2]، فجعل جذر هذه اللفظة يدل على المنع، فقال: " الكَــوْدُ المنع، وكاد يفعل، وَكِيدَ كَوْدا وَمكَادا وَمكَادة:: قارب ولم يفعل".

---

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1402هـ - 1981م) (كود) 145/15.

(2) الفيروز آبادي، القاموس المحيط (بيروت، مؤسسة الرسالة) (كود) 403.

وجاء في اللسان[1]: "كاد كَوْدا وَمكادَة: همَّ وقارب ولم يفعل " ومثل ذلك ما جاء في التاج[2]: "وكاد يفعل كذا قارب وهمَّ".

نخلص من هذا أن المعنى اللغوي لـ (كاد) هو معالجة أمر من الأمور، وبذل الجهد فيه، حتى مقاربته ومشارفته، ولكن دون تحقيق الوصول إليه، ومن هنا قال صاحب القاموس: إنها تدل على المنع. فـ (كاد) وضعت لمقاربة الشيء فعل أو لم يُفَعل[3].

ومعناها في أصل الوضع: قَرُب، إلاَّ أنها لم تستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: كاد زيد من النجاح[4].

وهي من الواو والياء؛ ولذا وضعها معظم أصحاب المعاجم في (كود) و(كيد) جاء في التاج[5] بعد أن ذكرها في (كيد): "وإنما استطرد هنا مع ذكره أولاً في (كود) إشارة إلى أنه واوي ويائي، وهو صنيع غالب أئمة اللغة، ومنهم من اقتصر على أحدهما".

وفيها لغة أخرى (كِيْدَ) جاء في اللسان[6]: "وحكى أبو الخطاب: أن ناساً من العرب يقولون: "كيد زيد يفعل كذا، وما زِيل يفعل كذا؛ يريدون كاد وزال، فنقلوا الكسر إلى الكاف كما نقلوا في فعلت؛ وقد روي بيت أبي خراش:

(1) ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر) (كود)، 130/13.

(2) الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ( مطبعة حكومة الكويت، 1391هـ - 1971م) (كيد) 123/9.

(3) انظر اللسان (كود) 120/13.

(4) انظر الرضي الأسترابادي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم (القاهرة، عالم الكتب 1421هـ - 2000م) 236/4.

(5) التاج، (كيد) 123/9.

(6) ابن منظور، اللسان (كيد) 141/13.

وَكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يَأكُلنَ جُثَّتي　　　وكِيدَ خِراشٌ يَومَ ذلك يَيْتَمُ

ومن معاني (كاد) أراد، قال صاحب اللسان[1]: قال بعضهم في قوله تعالى: "أَكَادُ أُخفِيها"[2]: أريد أخفيها. قال: فكما جاز أن توضع أريد موضع كاد، في قوله تعالى: "جِداراً يُرِيدُ أنْ يَنْقَضَّ"[3] فكذلك أكاد" فكاد وأراد تتبادلان المواضع، فكل منهما تستخدم أحياناً مكان الأخرى. وأوردوا شاهداً على مجيء " كاد " بمعنى أراد جـــاء، في اللسان[4] وأنشد الأخفش:

كادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إرادَةٍ　　　لَوْ عادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ ما مَضَى

فقوله تلك خير إرادة دليل على أن كاد هنا بمعنى أراد.

وجاء في اللسان أيضاً[5]: وقال: بلغوا الأمر الذي كادوا، يريد طلبوا وأرادوا، وأنشد أبو بكر بمعنى أراد للأفوه:

فَإنْ تَجَمَّعَ أوْتَادٌ وَأَعْمِدَةٌ　　　وَساكِنٌ بَلَغُوا الأمْرَ الذي كادُوا

وأرى أن "كاد" هنا لا تزال على معناها الحقيقي وهو المقاربة، وقصد القائـــل هنا، بلغوا الأمر الذي كادوا يقاربونه. وحذف خبرها وارد، كما في الحديث[6]: "مَـــنْ تَأنَّى أصابَ أو كاد، ومَنْ عَجِلَ أخطأ أو كاد"، وحمل بعضهم على هذا المعنى قولـــه

---

(1) السابق نفسه (كود) 130/13.

(2) سورة طه: آية 15.

(3) سورة الكهف: آية 77.

(4) ابن منظور، اللسان (كود) 130/13.

(5) السابق (كيد) 141/13.

(6) السيوطي، الجامع الصغير (بيروت، دار الفكر للطبياعة والنشر والتوزيع، 1401هـ - 1981م) 587/2.

تعالى: "لَمْ يَكَدْ يَرَاها"[1] أي لم يرد رؤيتها، جاء في اللسان[2]: "ويحتمله قوله: "لَمْ يَكَدْ يَرَاها" لأن الذي عاين من الظلمات آيسه من التأمل ليده والإبصار إليها".

وفي هذا التأويل تكلف واضح.

وتجيء "كاد" بمعنى اليقين، قال صاحب اللسان[3]: "ومن العرب من يدخل كاد ويكاد في اليقين، وهو بمنزلة الظن، أصله الشك، ثم يجعل يقيناً" وعلى هذا يكون معنى ما كدت أفعل بمعنى ما فعلت وما قاربت إذا أكد الكلام بـ (أكادُ)[4].

## عملها:

كاد من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب وهي من أفعال المقاربة، أي أنها تفيد مقاربة في حصول الفعل ووقوعه أي قارب الحصول ولم يحصل، فقولنا: كاد الطفل يقع، أي أشرف على الوقوع، وقاربه، إلا أنه لم يقع. قال ابن يعيش[5]: "فإذا قلت كاد زيد يفعل، فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلا أنه لم يقع بعد؛ لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل، كالداخل فيه، لا زمان بينه وبين دخوله فيه".

ويوضح عباس حسن الأمر أكثر، ويقربه من أذهاننا، فيقول[6]: " في جملة مثل: "الماء يغلي"، يفهم السامع - بسبب وجود الفعل المضارع - أن الماء في حالة غليان الآن، أو: أنه سيكون كذلك في المستقبل (أي الزمن الذي بعد الكلام) فإذا قلنا:

---

(1) سورة النور: آية 40.
(2) اللسان، (كيد) 142/13.
(3) السابق نفسه (كيد) 141/13.
(4) السابق نفسه (كيد) 141/13.
(5) ابن يعيش، شرح المفصل، (بيروت، عالم الكتب) 119/7.
(6) عباس حسن، النحو الوافي (القاهرة، دار المعارف، ط7)، 614/1 - 615.

"كاد الماء يغلي" اختلف المعنى تماماً، إذ نفهم أمرين: أن الماء اقترب من الغليان اقتراباً كبيراً، وإنه لم يَغْلِ بالفعل، أي أنه في حالة إن استمرت زمناً قليلاً فسيغلي، والسبب في اختلاف المعنى الثاني عن الأول، هو وجود الفعل " كاد " في الجملة الثانية، مع أنه ماض".

ثم يذكر أمثلة أخرى، ويعقب عليها بقوله: "من الأمثلة السابقة - وأشباهها - يتبين أن الفعل الماضي " كاد " يؤدي في جملته معنى خاصاً، وهو الدلالة على التقارب بين زمن الخبر والاسم تقارباً كبيراً؛ (أي: لا ملابسة فيه، ولا اتصال) ومن أجل ذلك سميت "كاد" فعل: "مقاربة".

ونظراً إلى أنَّ "كاد" وضعت لمقاربة الفعل، ودنو وقوعه، فلا يجوز دخول حرف الاستقبال عليها[1]، فلا يقال: سيكاد، ولا سوف يكاد؛ لمنافاة السين وسوف لمعنى (كاد)؛ إذ إنهما يخلصان الفعل للمستقبل، بينما كاد تفيد تقريب حصول الخبر من الحال، فقولنا كاد الرجل يقوم، يدل على قرب القيام، لجزمنا بقرب حصوله. وهذان المعنيان متناقضان كما ترى.

وللسبب نفسه وجب أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً؛ وذلك أن الفعل المضارع فيه دلالة على الحال، أو ما يقاربه، و(كاد) معناها مقاربة حصول الخبر، فوجب أن يكون الخبر مضارعاً.

وعلل سيبويه عدم مجيء خبر (كاد) وأخواتها اسماً، ووجوب مجيئه فعلاً مضارعاً، بأن معنى هذه الأفعال معنى ما تدخله (أن) والفعل، مثل: قارب أن يفعل، ودنا أن يفعل، فقال[2]: "وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدت وعسيت الأسماء أن

(1) أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، تحقيق جودة مبروك محمد (القاهرة، مكتبة الآداب) 46/2.

(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكاتب 1977م) 12/3

معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أنْ) نحو قولهم: خليق أن يقول ذاك، وقارب أن لا يفعل.... فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره".

ومعنى قول سيبويه هذا، ولمَّا كانت (كاد) وضعت لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمنزلة قولنا: جعل يقول وشرع يقول، وبدأ يقول. فكما أن هذه الأفعال لا يأتي خبرها إلا فعلاً مضارعاً، فكذلك (كاد) لا يأتي خبرها إلا مضارعاً.

وفي موضع آخر يجعل "كاد" وأخواتها مختصة بالدخول على الأفعال خالصة لها، كما أن بعض الحروف مثل: هلاَّ، وألاَّ، مختصة بالدخول على الأفعال، فقال[(1)]: "إلا أنك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف[(2)] للأفعال، كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: هلاَّ وألاَّ ".

والغالب أن يتجرد هذا الفعل من "أن، لأن (أن) تخلص الفعل للاستقبال وذكرها يوهم بالتراخي، والفعل يتباعد عن الحال بدخول (أن) يقول ابن يعيش[(3)]: "واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرد ذلك الفعل من (أن) لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال و(أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين".

ويقول ابن الحاجب[(4)]: "وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً، تنبيهاً على أنه المقصود بالقرب، ودلالة على معنى الحال على وجه تأكيد القرب".

---

(1) السابق نفسه 160/3.

(2) يعني بالحروف: الكلمات، كاد وأخواتها.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 119/7.

(4) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي (بغداد، إحياء التراث العربي) 91/2.

وقال العكبري: "وأما (كاد) ففعل متصرف يدل على شدة مقاربة الفعل، ومـن هنا لم يدخل خبرها (أنْ) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال "[(1)]. ولم ترد (كاد) في القـرآن الكريم إلا وخبرها مجرد من (أن).

وكاد في هذا الحكم على خلاف (عسى) التي يغلب على خبرها الاقتران بـــ (أنْ)، وذلك أن (عسى) ترج وطمع[2]، وهذان المعنيان لا يكونان إلا في المستقبل، قال ابن يعيش[(3)]: "فلما كانت عسى طمعاً وذلك لا يكون إلا فيما يستقبل من الزمان، جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال، إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص، وأما لـزوم" أن "الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال، وصرف الكلام إليه لأن الفعل المجـرد من (أن) يصلح للحال والاستقبال، و(أن) تخلصه للاستقبال، والـذي يؤيـد ذلـك أن الغرض بـ (أن) الدلالة عن الاستقبال لا غير".

وقال الرضي[(4)]: "وأما التزامهم في خبر (عسى) كونه مضارعاً بـــ (أن).... فلأن المضارع المقترن بـ (أن) للاستقبال خاصـة، والطمـع والإشـفاق مختـصان بالمستقبل، فهو أليق بـ (عسى).

ولهذا لم ترد (عسى) في القرآن الكريم إلا وخبرها مقرون بـ (أنْ).

وعلل ابن الأنباري عدم اقتران خبر كاد بـ (أن) ووجوب اقتران خبر عـسى بـ (أن) بقوله: "فإن قيل: ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف ( أن ) وهي كعسى فـي

---

(1) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات (مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، 1416هـ - 1995م) 194/1.

(2) انظر الفيومي، المصباح المنير (عسى) 410، وفي القاموس (عسى): " عـسى فعـل مطلقـاً.. للترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه".

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 118/7.

(4) الرضي، شرح الكافية 238/5 - 239.

المقاربة؟ قيل: هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة، إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: (كاد زيد يذهب بعد عام) لم يجز لأن (كاد) توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: وعسى الله أن يدخلني الجنة برحمته) لكان جائزاً وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال، ولما كانت (عسى) أذهب في الاستقبال أتي معها بـ (أن) التي هي علم الاستقبال"[1].

إذاً شدة القرب من حدوث الفعل، أو التراخي في حصوله هما الفيصل في وجوب اقتران الخبر بـ (أنْ) من عدمه؛ فكلما كان القصد يتطلب حصول الفعل في الحال، وجب عدم الاقتران، وكلما كان القصد يتطلب التراخي في حصول الفعل ووقوعه وجب الاقتران. وسنجد فيما بعد أن هذا القصد من القرب أو التراخي هو الحكم في تعليل الشواهد التي جاء فيها خبر (كاد) مقترناً بـ (أن)، وخبر (عسى) عارياً منها.

وقد وردت بعض الشواهد جاء فيها خبر كاد مقترناً بـ (أن). وجعل سيبويه ذلك خاصاً بالشعر دون النثر، فقال[2]: "وكدت أن أفعل، لا يجوز إلا في شعر" وقال في موضع آخر[3]: "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى. قال رؤبة[4]:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا".

---

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، (مطبوعات المجمع العلمي بدمشق) 129.

(2) سيبويه 12/3.

(3) السابق نفسه 158/3.

(4) انظر ديوان رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد (ليبزج 1903) 172.

فهو يجعل اتصال خبر كاد بـ (أن) ضرورة شعرية، وعلل ذلك بأنه حمل لـ (كاد) على "عسى"، كما أن خبر (عسى) يأتي عارياً من (أن) حملاً لها على "كاد" فقال: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل".

ووجه حمل أحد الفعلين على الآخر هو المشابهة بينهما في المعنى وهو المقاربة، فكل منهما يفيد المقاربة، فكاد تفيد مقاربة الفعل على سبيل الحصول في الحال، وعسى تفيد مقاربة الفعل على سبيل الرجاء والطمع، جاء في ابن يعيش[1]: " عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: عسى الله أن يشفي مريضك، تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه، وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول، تقول: "كادت الشمس تغرب، تريد أن قربها من الغروب قد حصل".والعرب إذا شبهت شيئاً بشيء أعطوه بعضاً من أحكامه[2].

وفي حمل كل من الفعلين: كاد وعسى على الآخر للمشابهة بينهما يقول ابن الأنباري[3]: "فإن قيل: فلم حذفوا "أن" في خبرها[4] في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار تشبيها لها بـ (كاد)، فإن كاد من أفعال المقاربة، كما أن عسى من أفعال المقاربة، ولهذا الشبه بينهما جاز أن يحمل عليها في حذف (أن) من خبرها، نحو قوله[5]:

عَسَى الهَمُّ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ     يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 124/9.
(2) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، (دمشق، دار الفكر) 751 وما بعدها.
(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، 128.
(4) يعني ( عسى ).
(5) البيت لهدبة بن خشرم، انظر سيبويه 195/3.

وكما أن عسى تشبه بـ (كاد) في حذف (أن) معها، فكذلك كاد تشبه بـ (عسى) في إثباتها معها، قال الشاعر:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

فأثبت (أن) مع كاد: وإن كان الاختيار حذفها، حملاً على عسى، فدل على وجود المشابهة بينهما"[1].

ويقول ابن الحاجب في شرح المفصل[2]: "وقد شبه عسى بـ (كاد)، ولما كانت كاد وعسى مشتركتين في أصل معنى المقاربة، وإن اختلفتا في وجوه المقاربة، حملت كل واحدة منهما على صاحبتها تشبيهاً بها ومشاركتها لها في أصل معناها، ... فدخلت لذلك أن في كاد وحذفت من عسى".

وهذا مسلك معروف عند العرب، وطريق مألوف، وذلك أنهم إذا أعطوا شيئاً حكماً من شيء آخر لشبه بينهما، فإنهم أيضاً يعطون الآخر شيئاً من حكم الأول، وفي ذلك يقول ابن جني[3]: "وهذه عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة، إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما".

وكأن بين الألفاظ رحماً كما بين أحياء العرب وجماعاتهم، فهناك كثير من التبادل والتقارض بين خصائص الألفاظ واستعمالاتها، ويؤكد ابن جني هذا المسلك في

(1) وعبارة ابن الأنباري الأخيرة فيها نظر، فهو يجعل النتيجة سبباً، إذ إنه اعتبر حمل كل من كاد وعسى على بعضهما دليلاً على المشابهة بينهما، والحقيقة أن المشابهة بينهما هي السبب في حمل كل منهما على الآخر.

(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 91 - 92.

(3) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2)، 63/1.

موضع آخر من خصائصه، فيقول[1]: "إن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء، مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما".

وجاء في الفوائد الضيائية[2]: "وقد تدخل (أن) على خبر (كاد) تشبيهاً له بـ (عسى) كما أنه يحذف (أن) من خبر (عسى) تشبيهاً له بـ (كاد) ...[3] فلما كان كل واحد منهما مشابهاً للآخر، أعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه ".

وواضح أن النحاة عدوا دخول "أن" على خبر كاد ضرورة شعرية، وهم في ذلك تابعون لسيبويه الذي نقلنا قبل قليل كلامه في أن ذلك خاص بالشعر، ويقول البغدادي في الخزانة[4]: "والصحيح أن دخولها في (كاد) ضرورة" ونقل كلام علي ابن حمزة البصري: "وكان أبو عمرو والأصمعي يقولان: لا يقول عربي: كاد أن، وإنما يقولون: كاد يفعل، وهذا مذهب جماعة النحويين، والجماعة مخطئون، وقد جاء في الشعر الفصيح منه ما في بعضه مقنع".

ويعتذر البغدادي لأبي عمرو والأصمعي بقوله[5]: "أقول: مرادهما بقولهما: "لا يقول عربي كاد أن": أنه لا يقول ذلك في الكلام، وأما الشعر فهو محل الضرورة. فلا خطأ في قولهما" وهذا هو مذهب سيبويه، فهو لا يجيز دخول "أن" في خبر كاد في سعة الكلام، فيقول[6]: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن".

---

(1) السابق نفسه 304/1.

(2) الجامي، الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) تحقيق أسامة الرفاعي، (مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية) 301/2.

(3) ذكر هنا قول رؤبة الذي مر قبل قليل.

(4) البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1979م)، 349/9.

(5) السابق نفسه 350/9.

(6) سيبويه 159/3.

ويقول أبو الفداء في الكناش عن دخول (أن) على خبرها[1]: " ولا يحسن في سعة الكلام لأن كاد للتقريب من الحال، و(أن) للاستقبال، والفعل يتباعد عن الحال بدخول (أن).

أما ابن مالك[2] فهو يرى أن الكثير في خبرها غير مقرون بـ (أن) ولكنه قد يأتي مقروناً بها أحياناً، فهو بذلك يجيز دخول (أن) على خبرها في سعة الكلام، ولكن على قلة، واستشهد بقول لعمر بن الخطاب، فقال: "والكثير في خبر (كاد) وروده غير مقرون بـ (أن).... وقد يقرن بـ (أن) كقول عمر رضي الله عنه: "ما كدت أن أصلي العصر، حتى كادت الشمس أن تغرب".

وأرى أن اقتران خبر (كاد) بـ (أن) ليس ضرورة شعرية، لا يمكن أن يأتي في سعة الكلام كما ذهب جمهور النحويين. بل أرى أنّه يمكن أن يأتي في منثور الكلام، ودليلنا ورود ذلك في أحاديث نبوية شريفة صحيحة، وسنذكرها بعد قليل.

والحق أن دخول (أن) على خبر كاد، أو خلوه منها، وكذلك عسى، متعلق بقصد المتكلم والمعنى الذي يرمي إليه، فإن كان يقصد شدة مقاربة حصول الفعل في الحال، فإن الخبر يأتي عارياً من (أن) وإن كان يقصد تراخي وقوع الفعل في المستقبل لغرض ما، ولا يقصد وقوعه في الحال، فإن الخبر يأتي مقروناً بـ (أن) ففي قول رؤبة:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

فرؤبة يصف رسماً قديماً، توالت عليه عوامل الطبيعة حتى درس وشارف على الاندثار وذهاب معالمه. والمعروف أن زوال الرسوم والأطلال لا يحدث في الحال، وإنما بالتدرج، وبتوالي الأزمان وعوامل التعرية. فرؤبة لا يريد أن يقول إن

(1) أبو الفداء، الكناش، 46/2.

(2) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري (بغداد، مطبعة العاني، 1397هـ- 1977م) 812-813.

ذهاب معالم الرسم يحصل في الحال القريبة، بل يحدث بالتدرج والتراخي في المستقبل. ومن هنا كان اقتران الخبر بـ (أن) أليق في تأدية هذا المعنى.

وعلى العكس من ذلك قول الشاعر:

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فِيْهِ     يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

فالشاعر يتحدث في هذا البيت عن كرب وشدة يكابدهما، ويعاني من حالة نفسية قلقة، فهو يرجو الفرج القريب، وزوال هذا الكرب في الحال دونما إبطاء أو تراخ. وهذا المعنى يتطلب شدة مقاربة الفرج وحصوله في الحال، ومن هنا كان الأنسب أن يأتي الخبر عارياً من (أن) ليؤدي هذا المقصد.

ويجب أن نلحظ أن رجاءه الفرج القريب بقوله: يكون وراءه فرج قريب، يتناقض مع اقتران الخبر بـ (أن) التي تخلصه للمستقبل الذي قد يطول. ولذا فإن انسجام الألفاظ مع المعاني يتطلب تجرد الخبر من (أن).

وأما الحديث الذي في صحيح البخاري[1]: "وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم"، فالمعنى يتطلب اقتران الخبر بـ (أن)؛ وذلك أن أمية لم يبدر منه ما يدل على إرادته الإسلام، فضلاً عن مقاربته، وإنما ما كان يتردد في أشعاره من معانٍ دينية مستمدة من آثار الحنيفية، أو الأديان الأخرى، يجعله على مسافة من الإسلام، ولكنها على كل حال لم تكن بالمسافة القريبة، بحيث يتحقق إسلامه بالحال القريبة، فهذه الأفكار الدينية في أشعاره تقربه من الإسلام، أما إرادته وعزيمته فلم تكن كذلك، وهذا ينسجم من اقتران الخبر بـ (أن) التي تبعده عن القرب والحصول في الحال، ويتفق والحالة التي كان عليها أمية.

(1) البخاري، صحيح البخاري (الرياض، بيت الأفكار الدولية للنشر، 1419هـ، 1998م) 729 - 1184.

ويؤيد هذا الذي ذهبنا إليه قول الرسول عليه السلام: "آمن شعره وكفر قلبه"[1].

أما الحديث الآخر: "كاد الفقر أن يكون كفراً"[2] فالمعنى كذلك يناسبه اقتران الخبر بـ (أن)؛ وذلك أن الفقر لا يؤدي إلى حصول الكفر في الحال، ولا هو بشديد المقاربة له، لكن ما يقاسيه الفقير من مآس وكرب، ومعاناة من كلب الفقر، قد يؤدي به أخيراً إلى الكفر وليس في الحال القريبة، وهذا المعنى تحققه (أن) لأنها تدل على تراخي حصول الفعل، وتحقيقه في المستقبل.

ومن أحكام خبر كاد وأفعال المقاربة ألاّ يتقدم الخبر على الفعل، فلا يقال يقوم كاد زيد وهذا باتفاق النحويين[3]، ولا يتوسط الخبر المقترن بـ (أن) بين الفعل والاسم، قال السيوطي[4]: "لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل. ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ (أن) اتفاقاً".

وعلة ذلك أن أخبار هذه الأفعال لزمت حالة واحدة، وهي كونها أفعالاً فخالفت بذلك الأصل، كما أن أفعال المقاربة لا تتصرف أو أنَّ تصرف بعضها ناقص، ولذلك فقدت خاصية من خواص الأفعال المتصرفة، جاء في همع الهوامع[5]: "والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت

---

(1) الحديث عن ابن عباس، أورده ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (الرياض، دار السلام، 1421هـ - 2000م)194/7.

(2) السيوطي، الجامع الصغير، 366/2 .

(3) انظر الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية) 123/1، والسيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم (الكويت، دار البحوث العلمية، 1395هـ - 1975) 142/1.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 142/1.

(5) السابق نفسه 142/1.

مخالفتها الأصل. وأيضاً، فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف بها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فأجيز توسطها تفضيلاً لها على أن وأخواتها.

إلا إن توسط الخبر بين الفعل والاسم فيه خلاف سواء اقتران بـ (أن) أم لا، فالمبرد والسيرافي وابن عصفور يجيزون توسط المقترن بـ (أن) وفريق آخر من النحاة منع ذلك منهم الشلوبين[1]، وفريق من النحاة منع التوسط مطلقاً سواء أكان مقترناً بـ (أن) أم لا، منهم أبو حيان حيث يقول[2]: "وأما توسط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيد، وفيه خلاف، والصحيح المنع.

ويتعين في خبر (كاد) وكذلك أخواتها من أفعال المقاربة أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، فلا يجوز أن يرفع اسماً ظاهراً، فلا يقال كاد زيد ينجح أخوه، وعلل السيوطي ذلك بقوله[3]: " أنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس بهذا الفعل، وشرع فيه، لا غيره".

وهذا الضمير هو الرابط الذي يربط جملة الخبر بالاسم، وهو الرابط الوحيد، فلا يستخدم أي رابط سواه من جملة الروابط المعروفة، يقول الدماميني[4]: "ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم، فلا يكون الرابط حينئذٍ إلا الضمير دون بقية الروابط، ثم لا يكون الضمير إلا نفس الفاعل".

ففاعل خبر أفعال المقاربة لابد أن يكون ضميراً عائداً على الاسم، والسبب في ذلك أن هذه الأفعال تفيد ارتباط الخبر بالاسم ارتباطاً وثيقاً، وهذا الارتباط يتطلب

(1) السابق نفسه 143/1.
(2) أبو حيان، البحر المحيط 105/5.
(3) السيوطي، همع الهوامع، 143/1.
(4) الدمامبني، تعليق الفرائد، 206/3.

ضميراً رابطاً بينهما، يقول الخضري عن خبر هذه الأفعال[1]: "ولا يرفع إلا ضمير اسمها، لا الظاهر ولو سببياً في غير عسى، لأن وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره، فلابد فيه من ضميره ليتحقق ذلك ".

غير أن عسى استثنيت من هذا الحكم فيجوز في خبرها أن يرفع السببي يقول الدماميني[2]: "ويستثنى عسى، فإن خبرها يرفع السببي".

والمراد بالسببي هنا الاسم الظاهر المضاف لضمير اسمها، كقول الشاعر[3]:

وَماذا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نَحْنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ

فـ (يبلغ) هو خبر عسى، وفاعله هنا (جهده) وفيه ضمير (الهاء) عائد على اسم ليس (الحجاج) ففاعل الخبر جاء اسماً ظاهراً لكن فيه ضميراً يعود على الاسم، أي فيه شيء من سبب الاسم.

والحق أنه ليس (عسى) فقط تستثني من هذا الحكم فـ (كاد) أيضاً يجوز أن يرفع خبرها السببي، يقول الرضي[4]: "فلا تقول: كاد زيد يخرج غلامه، إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو، كاد زيد تخرج نفسه،

---

(1) الخضري، حاشية الخضري علي ابن عقيل 124/1.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد تحقيق محمد عبد الرحمن المفدى، 143/3.

(3) هو مالك بن الريب كما في الخزانة 211/2 و55/7. وانظر: تعليق الفرائد، 143/3، وحاشية الخضري 1424/1. والشاهد فيه على رواية (جهده) بالرفع، أما على رواية النصب (جهده) فلا شاهد فيه، إذ يكون فاعل يبلغ ضميراً عائداً على الحجاج وعندئذ لا يكون الخبر رفع السببي.

(4) الرضي، شرح الكافية 234/5.

وهو بمعنى كاد زيد يموت لكن رفع خبر كاد للسببي نادر على ما قال السيوطي[1]، وقد أورد شاهداً على ذلك قول ذي الرمة[2]:

وَأَسْقِيهِ حتَّى كاد مِمَّا أُبِثُّهُ          تُكَلِّمُنِي أَحْجارُهُ وَمَلاعِبُهُ

فاسم كاد ضمير يعود على ربع مية المذكور قبله، وخبر كاد: تكلمني أحجاره وفيه ضمير يعود على الاسم، وتأول بعضهم[3]، فعد (أحجاره) بدلاً من اسم كاد وليس فاعلاً لـ (تكلمني) والتقدير: حتى كادت أحجاره تكلمني.

وكون خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها يقتضي ألا يكون اسمها ضمير الشأن، قال الدماميني[4]: "يلزم على الحكم الأول[5] أن لا يكون اسم هذه الأفعال ضمير الشأن، نحو: كاد يقوم أخواك. إلا أن الرضي أجاز مجيء اسم كاد ضمير الشأن، فقال[6]: "وليس بمشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة إلا في كاد "والذي دعاه إلى هذا قراءة حمزة وحفص[7]: "من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم"[8].

---

(1) السيوطي، الهمع 144/1.

(2) ذو الرمة، الديوان، تحقيق عبد القدوس أبو صالح (دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1390هـ - 1973م، 821/2.

(3) انظر الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية) 263/1 - 264.

(4) الدماميني، تعليق الفرائد، 208/3.

(5) أي كون خبر أفعال المقاربة مضارعاً رافعاً ضمير اسمها.

(6) الرضي، شرح الكافية، 233/5.

(7) وقرأ باقي السبعة بالتاء، انظر أبا حيان، البحر المحيط ( مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي ) 109/5.

(8) التوبة: 117.

قال[1]: "وأما على قراءة من قرأ "كاد يزيغ" بالياء فليس من باب التنازع، وإلا وجب تأنيث أحد الفعلين بإسناده إلى ضمير المؤنث، بل هو على إضمار الشأن في (كاد)".

والحق أن أحكام خبر أفعال المقاربة السابقة وتمسك النحويين بها أحدث في قراءة هذه الآية وأعاريبها إشكالاً[2]، ففي قراءة: "كاد يزيغ " بالياء، يتعين أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، وقلوب فاعل لـ (يزيغ) لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد) و(يزيغ) في موضع الخبر؛ لأن النية به التأخير، ولا يجوز: من بعد ما كاد قلوب يزيغ بالياء.

وعلى كون اسم (كاد) ضمير الشأن، فإن جملة (يزيغ) هي الخبر، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم كاد، بل ولا هو سبب له، وهذا لا يجوز كما مر بنا.

أما قراءة" (كاد تزيغ) فيحتمل فيها أن يكون (قلوب) اسم كاد و"تزيغ" الخبر وعندئذٍ يكون الخبر قد توسط بين (كاد) واسمها، وهذا أيضاً لا يجيزه فريق من النحويين.

وثمة تخريج ثالث وهو أن يكون اسم (كاد) ضميراً يعود على الجمع الذي يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار[3]، وقدر اسم (كاد) باسم ظاهر وهو القوم. وهذا التخريج ضعيف جداً من حيث أضمر في (كاد) ضمير ليس له على من يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر (كاد) رافعاً سببياً.

---

(1) الرضي، شرح الكافية، 233/5.

(2) انظر في تلك الأعاريب والإشكالات، البحر المحيط 109/5.

(3) وذلك أن الآية كاملة: (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) التوبة:117.

وأمام هذه الإشكالات كان المخرج عند أبي حيان أن تعدَّ (كاد) زائدة لا عمل لها، فقال[1]: "ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت يراد معناها ولا عمل لها" واعتمد أبو حيان في هذا الرأي على قراءة ابن مسعود بإسقاط كاد، فقال[2]: "ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود" من بعد ما زاغت" بإسقاط كاد، واستند أيضاً[3] إلى قول الكوفيين بزيادتها في قوله تعالى: "لم يكد يراها".

وأرى أن المخرج من هذه الإشكالات هو رأي الرضي بجواز مجيء اسم (كاد) ضمير الشأن، ولا ضير أن تخلو جملة الخبر من ضمير يعود على الاسم عندما يكون ضمير الشأن.

وثمة أمر آخر وهو أن اعتبار اسم كاد ضمير الشأن أفخم للمعنى وأبلغ في تصوير حالة الفريق الذي تتحدث عنه الآية، يقول ابن عاشور[4]: "وإنما جعل اسمها هذا ضمير الشأن لتهويل شأنهم حين أشرفوا الزيغ ".

حذف خبرها:

يجوز حذف خبر (كاد) إن دلَّ عليه دليل[5]، ومن ذلك الحديث الشريف: " من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد ". والتقدير كاد يصيب، وكاد يخطئ.

وكذلك قول الشاعر[6] :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي ... تَرَكْتُ على عُثْمانَ تَبْكِي حَلائِلُه

(1) أبو حيان، البحر المحيط 109/1.
(2) السابق نفسه 109/1.
(3) السابق،فسه 109/1.
(4) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ( الدار التونسية للنشر، 1984م) 50/11.
(5) انظر الرضي، شرح الرضي 233/5، وحاشية الصبان 263/1.
(6) هو ضابئ البرجمي كما في خزانة الأدب 323/9. وانظر الدماميني، تعليق الفرائد 298/3.

ولا شك أن الذي سوغ حذف الخبر هنا دلالة الكلام عليــه، بــل إن البلاغــة تقتضي حذفه، لأن ذكر الخبر في الحديث وفي البيت من فضول الكلام، فــلا يترتــب على ذكره أي إضافة إلى المعنى.

وندر مجيء خبرها اسماً مفرداً[1] لا جملة، كما هو في الأصل، من ذلك قــول الشاعر[2]:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبا

قال السيوطي[3]: "وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل.

وتوضيح ذلك أن "كاد" وسائر أفعال المقاربة مثل (كان) وأخواتها في الدخول على الجملة الاسمية، فالأصل أن يكون خبرها كخبر (كان) في وقوعه مفرداً وجملــة وشبه جملة، فترك هذا الأصل في "كاد" وأخواتها والتزم مجيء الخبر جملــة اســمية فعلها مضارع، للسبب الذي ذكرنا آنفاً، وحتى لا ينسى الأصل جــيء بــالخبر اســماً مفرداً شذوذاً في مواضع قليلة ليدل على الأصل المتروك[4].

والذي أراه أن قول النحاة هذا نظر عقلي بحت، وتعليل منطقي بعيد عن لمــح واقع اللغة وملابسات إنشائها، ولعل الأقرب إلى الصواب أن الضرورة الشعرية هــي التي تحكم هذا الموضوع وهذا ما قاله الرضي[5].

---

(1) انظر السيوطي، الهمع، 141، والدماميني، تعليق الفرائد 295/3.
(2) انظر السابق نفسه 141، وابن عقيل 325/1.
(3) السيوطي، الهمع، 141/1.
(4) انظر الدماميني، تعليق الفرائد 295/3.
(5) انظر الرضي، شرح الرضي، 237/5.

**زيادة "كاد":**

لا تزاد "كاد" في الكلام، غير أن الأخفش زعم أنها تزاد[1] وتابعة فريق من اللغويين[2] منهم ابن الأنباري واستدلوا على زيادتها بقوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا)[3]. والتقدير: إن الساعة آتية، أخفيها لتجزي كل نفس بما تسعى.

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[4] والتقدير: إذا أخرج يده لم يرها" لأن الظلمات التي ذكرت في الآية الكريمة تحول بين الناظر والمنظور إليه.

واستشهدوا أيضاً على زيادتها بقول الشاعر[5]:

سَرِيعٌ إلى الهَيْجاءِ شاكٍ سِلاحُهُ فَما إنْ يَكادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ

المعنى، فما يتنفس .

وبقول الآخر[6]:

وَلا أَلُومُ النَّفْسَ فِيما أَصَابَنِي وألا أكادَ بالذي نِلْتُ أَنْجَحُ

والتقدير: وألا أنجح بالذي نلت.

وأرى أن زيادتها مستبعده، ولا حجة لمن ادعَّى زيادتها كما قال أبو حيان[7]: فقوله تعالى: "أكاد أخفيها" أي أكاد أزيل عنها خفاءها، أي أظهرها، فهو من باب

(1) انظر السيوطي، همع الهوامع، 137/1، وانظر أيضاً القرطبي، تفسير القرطبي (دار إحياء التراث العربي، 1405هـ 1985م) 184/11.

(2) انظر أبا حيان، البحر المحيط 233/6، 462.

(3) سورة طه: الآية 15.

(4) سورة النور: الآية 40.

(5) البيت في القرطبي 184/11.

(6) انظر السابق نفسه 184/11.

(7) أبو حيان البحر المحيط 233/6.

السلب، قال القرطبي[1]: "ومعنى أخفيها أزيل عنها خفاءها وهو سترها كخفاء الأخفية وهي الأكسية، والواحد خفاء بكسر الخاء، ما تلف به القربة، وإذا زال عنها سترها ظهرت، ومن هذا قولهم أشكيته، أي أزلت شكواه" وثمة تأويلات أخرى تخرجها من معنى الزيادة[2].

أما قوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) فكاد على أصلها تفيد المقاربة، والمعنى لم يقرب أن يراها، فضلاً عن أن يراها فهو لم يقرب من رؤيتها فكيف يراها. وفي هذا مبالغة في عدم الرؤية، وهذا يتسق مع السياق العام للآية الكريمة فالظلمات المتراكمة بعضها فوق بعض يتطلب المبالغة في عدم الرؤية، ويلزم من انتفاء مقاربة الرؤية انتفاء الرؤية ضرورة. وهذا كقول ذي الرمة[3]:

إذا غَيَّرَ النَأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

أي لم يقرب من البراح فما باله يبرح[4].

أما قول الشاعر:

فَما إن يكاد قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ

فكاد أيضاً على بابها تفيد المقاربة، والمعنى أنه لسرعته ومبادرته الخاطفة لخصمه، فإن الخصم لا يقارب، ولا يدنو من التنفس، فما بالك بالتنفس ذاته، وهذه المبالغة تتساوق مع معنى المدح في البيت.

---

(1) القرطبي 184/11.
(2) انظر السابق 182/11 - 184.
(3) ديوان ذي الرمة 1192/2.
(4) انظر، الزمخشري، الكشاف، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العامة، بيروت، 238/3.

وكذلك في البيت الآخر:

وألَّا أكاد بالذي نِلْتُ أَنْجَحُ

المعنى ولا أقارب النجاح بالذي نلت.

**نفي " كاد ":**

للنحويين في نفي "كاد" ثلاثة مذاهب[1]:

الأول أنها كسائر الأفعال إثباتها إثبات، ونفيها نفي، وهذا مذهب جمهور النحويين[2]. وذلك أن قولنا: كاد الطالب ينجح. معناه إثبات قرب النجاح، لا إثبات النجاح نفسه، فإذا قلنا: ما كاد الطالب ينجح، فالمعنى نفي قرب النجاح، وأوضح الدماميني هذا المذهب بقوله[3]: "والحق أن (كاد) كغيرها من الأفعال، فإثباتها إثبات لمعناها، وهو مقاربة الفعل، نحو كاد زيد يقوم، أي قارب، لكن يلزم من ذلك نفي مضمون الخبر؛ لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذاً فيه لا قريباً منه. ونفيها نفي لمعناها، وهو مقاربة الفعل أيضاً، نحو ما كاد زيد يقوم، فهو نفي للقرب من الفعل، وهو أبلغ من نفي الفعل نفسه، فإن قولك: ما قربت من الضرب، آكد في نفي الضرب من قولك: ما ضربت.

المذهب الثاني: أن إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قلنا: كاد الطالب ينجح، فمعناه لم ينجح، وإذا قلنا: ما كاد ينجح، فمعناه نجح بعد لأي وجهد، وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري لغزاً، فقال[4]:

(1) انظر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 93/2 وانظر أبا الفداء الكناش في النحو والتصريف 46/2.

(2) انظر المصدرين السابقين، والسيوطي، همع الهوامع، 147/1.

(3) انظر الرضي، شرح الكافية 229/5، والبحر المحيط 258/1، وهمع الهوامع 146/1.

(4) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر 246/4، وابن هشام، المغني، 738.

أَنَحَوِيّ هَـذا العَـصْرِ مـا هِـيَ لَفْظَـةٌ جَرَتْ في لِسانَيْ جُـرْهُمٍ وثَمُـــودِ
إذا اسْتَعْمَلَتْ في صُـورَةِ الجَحْـدِ أَثْبَتَـتْ وَإِنْ أَثْبَتَـتْ قامَـتْ مَقـامِ جُحُـودِ

وأجابه عن هذا ابن مالك، بقوله[1]:

نَعَمْ هي كـاد المَـرْءُ أنْ يَـرِدَ الحِمَـى فَتَـأْتي لإثْبـاتٍ بَنفـي ورود
وَفِي عَكْسِها مـا كـاد أنْ يَـرِدَ الحِمَـى فَخُذْ نَظْمَها فـالعِلْمُ غَيْـرُ بَعِيـدِ

واستدلوا على ذلك ببعض الآيات الكريمة، وببعض الشعر، فاستدلوا على أن إثباتها نفي بقوله تعالى: (وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ)[2] وثابت أنهم لم يفتنوه عليه الصلاة والسلام. واستدلوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر[3]:

كادَتِ النَّفْسُ أن تَفِيظُ عَلَيْهِ مُذْ ثَوَى حَشْوَ رِيطَةٍ وَبُرُودِ

والنفس لم تفظ، فدل على أن الإثبات نفي

ويجاب عن ذلك أن "كاد"، موضوعة لمقاربة الفعل لا لوجوده، ولا يلزم من عدم دلالته على الوجود، الذي هو خارج عن مدلوله أن يكون نفياً[4].

فـ (كادوا) في الآية الكريمة السابقة لا تفيد حدوث الفتنة، إنما تفيد مقاربتهم لها، بما امتازوا به من كيد وخداع ومكر. ومقاربة الفعل لا تعني أبداً حصوله.

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ - 1985م) 247/4.
(2) سورة الإسراء: الآية 73.
(3) البيت في ابن عقيل 330/1. وخزانة الأدب 348/9.
(4) انظر ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1405هـ - 1985م) 905/2.

أما "كادت" في قول الشاعر: فليس فيها دليل على نفي وقوع الفعل، وإنما تـدل على أن النفس قاربت أن تفيظ، وأوشكت على الهلاك، وفي هذا مبالغة فـي تـصوير شدة الحزن والأسى على الفقيد، فالنفس قاربت الهلاك، ولكنها لم تهلك، فالفعل (كـاد) على أصله في مقاربة الفعل لا في وقوعه.

واستدلوا على أن نفيها إثبات بقوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[1]. ففعل الذبح واقع بلا شك، وكاد منفية، واستدلوا كذلك بقول ذي الرمة[2]:

إذا غَيْرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ ميّةَ يَبْرَحُ

فقد ذكر البغدادي في خزانة الأدب[3] أنه عندما أنشد ذو الرمة هذا البيت، قال له ابن شبرمة: يا ذا الرمة، أراه قد برح، ففكر ساعة، ثم قال:

إذا غير النأي المحبين لم يجد رسيسُ الهوى من حب ميّة يبرح

ويجاب عن الآية الكريمة الآنفة أن إفادة الإثبات ليس من قوله: "وما كـادوا.." وإنما من قوله: "فَذَبَحُوهَا" يقول ابن هشام راداً على من زعم أن نفيها إثبات[4]: "فـإن أورد على ذلك "وما كادوا يفعلون" مع أنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قـال تعالى "فذبحوها" فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بعـداء عن ذبحها، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم، وتكرار سؤالهم، ولما كثر اسـتعمال مثـل هذا فيمن انتفت منه مقاربة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك، توهم من توهم أن هذا الفعل

---

(1) سورة البقرة: الآية 71.

(2) ديوان ذي الرمة 1192/2.

(3) البغدادي، خزانة الأدب، 311/9.

(4) ابن هشام، المغني، 738.

بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم من الآية من قوله تعالى: " فَذَبَحُوهَا "..

فلا تناقض بين قوله: " فَذَبَحُوهَا " وقوله: " وما كادوا يفعلون " الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته ؛ لعدم اتحاد زمن الفعلين الذي هو شرط التناقض؛ إذ المعنى فذبحوها بعد لأي وبعد مطل، وبعد مرور زمن طويل، حتى بدوا وكأنهم لا يقاربون الفعل فلا تناقض إذا بين دلالة الفعلين.

ويوضح الرضي هذه المسألة، فيقول[1]: "ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد، فلا يكون إذن نفي كان مفيداً لثبوت مضمون خبره، بل المفيد لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائه، كما في قوله تعالى (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [2] أي ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم، وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم: "أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً [3]".. (ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ)[4] (ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا) [5] وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً"

وفي ذلك يقول الزمخشري[6]: "وما كادوا يفعلون" استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم، وأنهم لتطويلهم، وكثرة استكشافهم، ما كادوا يذبحونها، وما كانت تنتهي سؤالاتهم، وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها".

---

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية 240/5.

(2) سورة البقرة: الآية 71.

(3) سورة البقرة: الآية 67

(4) سورة البقرة: الآية 68.

(5) سورة البقرة: الآية 69.

(6) الزمخشري، الكشاف، 154/1..

ويقول البغدادي في الخزانة[1]: فإنا لا نسلم أن النفي الداخل على " كاد " يفيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل، بل هو باق على وضعه، وهو نفي المقاربة، وليس ما تمسكوا به بشيء، أما في الآية فهو أن معناه أن بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا للإطناب في السؤلات، ولما سبق من قولهم " أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً"[2] وهذا التعنت دليل على أنهم كانوا لا يقاربون فعله، فضلاً عن نفس الفعل، وفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل، وقد لا يترتب ... وأما إثبات الذبح فمأخوذ من الخارج، وهو قوله: "فَذَبَحُوهَا"

أما الجواب عن بيت ذي الرمة، فالنفي لمقاربة زوال رسيس الهوى، وليس للزوال نفسه، ونفي المقاربة أبلغ، ومعنى البيت، إذا غير النأي المحبين، فإن حبي لم يقاربه التغير، ولا شك أن هذا أبلغ من نفي التغيير نفسه، وذلك أن نفي مقاربة الفعل أشد وأبلغ من نفي الفعل ذاته، فقولنا: ما كاد خالد يفكر في هذا الأمر، أبلغ من قولنا: ما يفكر خالد، فمضمون العبارة الأولى لم يفكر، ولم يقترب من التفكير أيضاً.

ولإدراك هذا المعنى أُنكر على ابن شبرمة تخطئته ذا الرمة، كما أنكر على ذي الرمة تغييره عباره: لم يكد إلى لم أجد.

فقال راوي الخبر[3]: "فرجعت إلى أبي الحكم بن البختري بن المختار؛ فأخبرته الخبر، فقال أخطأ ابن شبرمة حيث أنكر عليه، وأخطأ ذو الرمة حيث رجع إلى قوله، إنما هو كقول الله عز وجل: "إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا" أي لم يرها ولم يكد. ومعلوم أن قوله تعالى: "لم يكد يراها" أبلغ من لم يرها، لأن نفي الرؤية لا ينفي مقاربتها، بخلاف عكسه".

---

(1) البغدادي، 310/9.

(2) سورة البقرة: الآية 67.

(3) الخضري، حاشية الخضري عن ابن عقيل 225/1.

وفي هذا المعنى قال الزمخشري[1] "لم يكد يراها" مبالغة في لم يرها، أي لم يقرب أن يراها، فضلاً عن أن يراها، ومثله قول ذي الرمة:

إذا غير النأي المحبين لم اَجِدْ رسيس الهوى في حب مية يبرح

أي لم يقرب من البراح، فما باله يبرح".

غير أن ابن يعيش له رأي آخر في هذه الآية؛ حيث يقول[2]:"قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن "كاد" معناها قارب، فصار التقدير لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله: (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ)[3]. ومنه من قال التقدير لم يرها ولم يكد، وهو ضعيف؛ لأن لم يكد إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره؛ وذلك أن قوله لم يرها يتضمن نفي الرؤية، ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤية، وهما متناقضان. ومنهم من قال: إن يكد زائدة [4]، والمراد لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين".

وبعد أن ذكرت هذه الآراء، قال[5]: والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها، والذي يدل على ذلك قول تأبط شرًّا:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا..

والمراد ما كدت أؤوب، كما يقال سلمت، وما كدت أسلم، ألا ترى أنه آب إلى فهم وهي قبيلة، ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب، وعلة ذلك أن كاد دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت كان لإفادة الزمان في الخبر، فإذا دخل النفي على كاد قبلها أو كان بعدها لم يكن إلاَّ لنفي الخبر، كأنك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها،

---

(1) الزمخشري، الكشاف 238/3.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل 124/7.
(3) سورة النور: الآية 40.
(4) انظر ما سبق.
(5) ابن يعيش، شرح المفصل 124/7.

فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع. هذا مقتضى اللفظ وعليه المعنى، والقاطع في هذا قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[1] وقد فعلوا الذبح بلا ريب".

والذي أراه أن ابن يعيش رحمه الله قد جانبه الصواب في هذه المسألة وأن استدلاله بقول تأبط شرًا لم يكن استدلالاً موفقاً؛ لأن إيابه إلى قبيلته لم يفهم من قوله: ما كدت آئباً. ولكنه فهم من قرينه خارجية هي قوله: فأبت. ولا تناقض بين المعنيين لعدم اتحاد زمن الفعلين، فالذي يفهم من البيت أن تأبط شرًا مر عليه زمن لم يكن بإمكانه الرجوع إلى قبيلته، أو لم يفكر في العودة إليهم لظروف ما، ولكن عندما زالت تلك الظروف، وأمكنه الرجوع إليهم، آب إلى قبيلته. هذا هو الذي يفهم من سياق البيت ونظمه. بل إن في كلام ابن يعيش ما يدل على أن هذا هو المراد، وذلك في قوله: ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب. فواضح من كلام ابن يعيش أن رجوعه كان بعد زمن من عدم تفكيره بالإياب، فزمن الفعلين مختلف.

وكذلك فيما استدل به من قولهم: سلمت، وما كدت أسلم، فواضح أن حصول التسليم حدث بعد أن كان لا يريد التسليم، ولا ينويه، فزمنهما مختلف، فما كدت أسلم لا تزال على نفيها.

أما استدلاله بالآية الكريمة، فقد مر بنا كيف وضح العلماء أن حصول الذبح، فهم من قرينه خارجية هي قوله تعالى: "فَذَبَحُوهَا".

ورجح الدكتور فاضل السامرائي قول ابن يعيش هذا، فقال[2]: "والذي يبدو لي، أن الرأي الذي ذكره ابن يعيش أرجح بدلالة قوله تعالى: "أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ

(1) سورة البقرة: الآية 71.

(2) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1423هـ - 2003م) 255/1.

مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ"[1] وهذا الكلام على لسان فرعون في موسى عليه السلام، ولاشك أن موسى كان يبين، بدلالة المحاجات المتعددة التي يذكرها القرآن مع فرعون. ولو ذهبنا إلى الرأي الأول، لكان عليه السلام أبكم لا يبين، ولا يقارب الإبانة.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْماً لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً * قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدّاً)[2].

وهذه المحاورة تدل على أنهم يفقهون ولكن بصعوبة، وليس معنى الآية "لا يكادون يفقهون قولاً "أنهم لا يفقهون ولا يقاربون الفقه، وإلا فما هذا الكلام والمحاورة بينهما؟. ويدل على ذلك قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) فإنهم فعلوا الذبح."

والذي أراه أن الدكتور السامرائي جانبه الصواب في هذه المسألة، كما جانب من قبله ابن يعيش. وما استدل به على رأيه من قوله تعالى على لسان فرعون "ولا يكاد يبين" لا يثبت عند التمحيص دليلاً على ما ذهب إليه؛ وذلك أن "ولا يكاد يبين" ادعاء من فرعون على موسى عليه السلام، أنه لا يستطيع أن يبين حجته التي تدل على صدق رسالته، ولا يقصد أنه لا يستطيع الكلام، يقول الفخر الرازي[3]: "إن فرعون أراد بقوله "ولا يكاد يبين" حجته التي تدل على صدقه فيما يدعي، ولم يرد أنه لا قدرة له على الكلام".

أو أراد أن يعيبه بما كان عليه سابقاً من حبسة في لسانه، يقول الفخر الرازي[4]: "إنه عابه بما كان عليه أولاً، وذلك أن موسى كان عند فرعون زماناً

(1) سورة الزخرف: آية 52.
(2) سورة الكهف: آية 93 - 94.
(3) الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي، 220/14.
(4) السابق نفسه 220/14.

طويلاً، وفي لسانه حبسة، فنسبه فرعون إلى ما عهده عليه من الرتة، لأنه لم يعلم أن الله تعالى أزال ذلك العيب عنه"[1].

وفرعون على كل حال مدع مفتر كذاب في كل ذلك، يقول البقـاعي[2]: "وقـد كذب في جميع قوله، فقد كان موسى عليه الصلاة والسلام أبلغ أهل زمانه".

فهو يريد أن ينفي عن موسى القدرة على الفصاحة وبيان الحجة، ليقلـل مـن شأنه وأهميته أمام أتباعه. فالنفي في "ولا يكاد يبين" نفي ثابت على ما يريده فرعـون ويدعيه. ولا تناقض بين هذا النفي، وما عهد من موسى عليه السلام من قـدرة علـى المحاجات المتعددة، لأن قدرة موسى على ذلك البيان ثابتة بتلك الحوارات والمحاجات التي نقلها القرآن الكريم عنه، أما نفي فرعون فهو نفي مدع كذاب مفتر لا حقيقة له.

أما استدلاله بقوله تعالى: "لا يكادون يفقهون قولا" فكذلك لا يثبت دلـيلاً عنـد التحقيق.

ففي الآية قراءتان: الأولى: "يُفقهون"[3] من أفقه إذا أبان، أي لا يبينون لغيرهم كلامهم، والثانية: "يَفْقهون"[4] أي لا يفهمـون كـلام غيـرهم، يقـول الـشوكاني[5]: "والقراءتان صحيحتان. ومعناهما لا يفهمون عن غيرهم ولا يفهمون غيرهم، لأنهم لا

---

(1) وذلك عندما سأل موسى ربه أن يزيل عنه هذه الحبسة، قال الله تعالى على لسان موسى: "واحلل عقدة من لساني* يفقهوا قولي" الآيتان: 27 - 28 من سورة طه) فأعطاه الله ذلك بقوله: " قال قـد أوتيت سؤلك يا موسى" طه 36.

(2) البقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدر (دائرة المعارف العثمانية، 1398هـ - 1978م) 248/17.

(3) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العـشر (القـاهرة، مكتبة القاهرة) 170/3.

(4) وهي قراءة الباقين. انظر السابق نفسه 170/3.

(5) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير (بيروت، دار المعرفة ) 311/3.

يعرفون غير لغة أنفسهم"، وذلك لغرابة لغتهم، وقلة فطنتهم، وهذا لا يستغرب من قوم منقطعين عن سائر الأمم.

ويقول البقاعي[1]: "أي لا يقربون من أن يفهموه ممن مع ذي القرنين فهماً جيداً كما يفهم غيره، ودل وصفهم بما يأتي على أنهم يفهمون فهماً ما بعد بعــد ومحاولــة طويلة".

ومعنى "فقه" يتسق مع هذا التأويل، إذ إن الفقه هو العلم بالــشيء والفهــم لــه والفطنة [2]، فالآية الكريمة لم تنف عنهم الكلام والنطق، بل نفت عنهم الفهــم الجيــد والفطنة وإدراك المعنى إدراكاً صحيحاً. فهم لا يدركون فحوى الكلام إلا بعــد مــشقة وجهد من تقريب وتمثيل وإشارة.

وعلى هذا لا أرى تناقضاً بين وصــفهم "لا يكــادون يفقهــون قــولاً" وبــين المحاورات التي جرت بينهم وبين ذي القرنين، فقد يكــون ذلــك بوســاطة الإشــارة والتمثيل، أو عن طريق ترجمان، "وقيل: إن فهم ذي القــرنين لكلامهــم مــن جملــة الأسباب التي أعطاه الله"[3].

وقد بين ابن الحاجب بطلان هذا المذهب، فقال: [4] "... وهذا مذهب فاسد، فإن قوله: كاد زيد يخرج، معناه إثبات مقاربة الخروج، وهذا معنى مثبت، وأخــذ النفــي للخروج ليس من موضوعه، وإنما هو من قضية عقلية، وهــو أن الــشيء إذا كــان محكوماً عليه بقرب الوجود علم أنه غير موجود، وأما مدلول " كاد " فمثبت وهو قرب الخروج.

---

(1) البقاعي، نظم الدرر، 134/12.

(2) انظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (بيروت، مؤسسة الرسالة ) (فقه).

(3) انظر الشوكاني، فتح القدير، 311/3.

(4) أبو عمرو، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل 93/2.

أما الرضي، فقد فصل في هذه المسألة تفصيلاً أزال اللبس عنها، فقال[1]: "أما كون إثباته نفياً، فإن أرادوا به أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم، وأثبت الكود، أي القرب، فهذا الإثبات نفي، فهو غلط فاحش، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه؟ بل في كاد زيد يقوم، إثبات القرب من القيام بلا ريب.

وإن أرادوا أن إثبات "كاد" دال على نفي مضمون خبره، فهو صحيح وحق، لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك؛ إذ لو حصل منك الفعل كنت آخذاً في الفعل لا قريباً منه.

وكلام الرضي هذا في غاية الدقة، والفهم لدلالة الألفاظ، ومعاني التراكيب، فقولنا: كاد المطر يهطل يتضمن قرب هطول المطر، من غير أن يحصل الهطول، فمضمون الخبر وهو الهطول لم يتحقق، فهو لا يزال منفياً.

ثم يتابع الرضي تفصيله، فيقول[2]: "وأما كون نفيه إثباتاً، فنقول أيضاً: إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب، في: ما كدت أقوم، إثبات لذلك المضمون، فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته؟ وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون، بل هو أفحش لأن نفي القرب من الفعل أبلغ من انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، فإن: ما قربت من الضرب، أكد من نفي الضرب من: ما ضربت. بلى قد يجيء مع قولك: ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه، وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر "كاد" في وقت آخر، وبعد وقت انتفائه، وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد".

نخلص من هذا كله أن "كاد" في الإثبات إثبات لمعناها، وهو القرب، ولكن مع إثبات معناها، فإنها تدل على نفي مضمون خبرها.

---

(1) الرضي، شرح الرضي على كافية بن الحاجب، 239/5.

(2) السابق نفسه 239/5.

أما في النفي، فهي نفي لمعناها ولمضمون خبرها معاً، وإن كان السياق يــدل على ثبوت مضمون الخبر، فما ذاك إلا لقرينة خارجية تدل على حصول الخبر.

وثمة مذهب ثالث[1] وهو أن " كاد " في الماضي نفيها إثبات وإثباتها نفي، أما في المضارع فعلى العكس من ذلك فنفيها نفي وإثباتها إثبــات علــى قيــاس الأفعــال الأخرى.

أما نفي الماضي فقد بيناً بطلانه عند الحديث عن المذهب الثــاني. أمــا نفــي المضارع فهو على الأصل كما بينا عند الحديث عن المذهب الأول الذي هو مــذهب جمهور النحويين.

والذي دعاهم إلى التمييز بين الماضي والمضارع، أنهم لما توهمــوا أن نفــي الماضي إثبات، وإثباته نفي اعتماداً على بعض الشواهد التي بينا سابقاً فساد مــذهبهم فيها، لم يستمر لهم أن يقولوا مثله في نفي المستقبل كما جاء فــي قولــه تعــالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[2] والمعنى فيه - كما قلنا سابقاً - نفي مقاربة الرؤيــة، فلــو قالوا بإثبات الرؤية لفسد المعنى. ثم لا فرق بين نفي الماضي ونفي المستقبل في قياس لغة العرب[3].

وأرى أنَّه من المناسب أن أنهي هذا البحث بما قاله عبد القاهر الجرجاني راداً على شبهة أن نفي "كاد" إثبات؛ إذ قال[4]: "واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى العرف أن يقال: ما كاد يفعل، ولم يكد يفعل، في فعل قد فعل، على معنى أنه لم يفعــل

---

(1) انظر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 93/2، والدماميني، تعليق الفرائد، 312/3، وأبا الفداء، الكناش، 46/2.

(2) النور: 40.

(3) انظر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 94/2.

(4) الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شــاكر (القــاهرة، مكتبــة الخــانجي 1410هـ - 1989م) 275.

إلاَّ بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله كقوله تعالى: فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ " فلما كان مجيء النفي في (كاد) على هذا السبيل توهم ابن شبرمة أنه إذا قال:

............... لم يكد رسيس الهوى من حب ميَّة يبرح

فقد زعم أن الهوى قد برح، ووقع لذي الرمة مثل هذا الظن، وليس الأمر كما ظناه، فإن الذي يقتضيه اللفظ، إذا قيل لم يكد يفعل، وما كاد يفعل، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظن أنه يكون، وكيف بالشك في ذلك، وقد علمنا أن (كاد) موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارف الوجود وإذا كان كذلك، كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل، لأن يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل وإذا كان كذلك، كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده، وأن يكون قولك: ما قارب أن مقتضياً على البت وأنه قد فعل".

## الخاتمة ونتائج البحث:

وبعد هذه التطوافة العجلى مع "كاد" وأحكامها، ومناقشة أراء النحويين القدامى والمحدثين، وتحليل العديد من الشواهد الشعرية والنثرية، يمكن أن نجمل ما توصل إليه البحث من نتائج بالآتي:

1. إن دلالة (كاد) التي لا تفارقها، هي مقاربة وقوع الحدث، وبناء على هذه الدلالة، صيغت أكثر أحكامها، مثل أن يأتي خبرها فعلاً مضارعاً غير دال على المستقبل، و غير مقترن بـ(أن) في أغلب الأحوال.
2. إن اقتران خبر "كاد" بـ"أن"، و تجرد خبر عسى منها أحياناً، عائدٌ إلى قصد المتكلم، والغرض الذي يرمي إليه، وليس إلى الضرورة الشعرية كما ذهب أكثر النحويين.
3. يجوز أن يأتي على قلة اسم (كاد) ضمير الشأن، إذا كان المعنى يتطلب ذلك.

4. ندرة مجيء خبرها اسماً مفرداً، ولا يكون ذلك إلا ضرورة شعرية، وليس تنبيهاً على الأصل كما قيل.
5. لا تأتي (كاد) زائدة، خلافاً للأخفش ومن تابعه، ولا حجية لهم فيما أوردوه من شواهد.
6. إثبات كاد إثبات لمعناها، ولكن مع إثبات معناها يكون نفي مضمون الخبر. أما في النفي فهي نفي لمعناها ولمضمون خبرها معاً.
7. يجب أن نعيد قراءة تراثنا النحوي العظيم، محكمين المعنى وغرض منشئ الكلام في صوغ الأحكام وتعليلها، وأن يكون انسجام الألفاظ مع المعاني والمقاصد هو محور الدرس النحوي الحديث.

## المصادر والمراجع

- ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار (مطبوعات المجمع العلمي بدمشق 1957).
- البخاري، صحيح البخاري (الرياض، بيت الأفكار الدولية للنشر، 1419هـ - 1998م).
- البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون. (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1979م).
- البقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدر (دائرة المعارف العثمانية، 1398هـ - 1978م).
- الجامي، الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) تحقيق أسامة الرفاعي (مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية).
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1410هـ - 1989م).
- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2).
- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي ( بغداد، إحياء التراث العربي).
- أبو حيان، البحر المحيط (بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي).
- الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية).
- الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد عبد الرحمن المفدى.
- الرضي الأستراباذي، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم (القاهرة، عالم الكتب 1421هـ - 2000م).

- الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج (مطبعة حكومة الكويت 1391هـ - 1971م).
- الزمخشري، الكشاف، رتبه وضبه محمد عبد السلام شاهين، (بيروت، دار الكتب العامة).
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1423هـ - 2003م).
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977)
- السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ - 1985م).
* همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم (الكويت، دار البحوث العلمية، 1395هـ - 1975م).
* الجامع الصغير (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1401هـ - 1981م).
- الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير (بيروت، دار المعرفة).
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية).
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير (الدار التونسية للنشر، 1984م).
- عباس حسن، النحو الوافي (القاهرة، دار المعارف، ط7).
- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات (مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، 1416هـ - 1995م).
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1402هـ - 1981م).

- أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، ت، تحقيق جودة مبروك محمد (القاهرة، مكتبة الآداب).
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط (بيروت، مؤسسة الرسالة).
- الفيومي، المصباح المنير.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1405هـ - 1985م).
- ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي (القاهرة، مكتبة الخانجي 1405هـ - 1985م).
- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري (بغداد، مطبعة العاني، 1297هـ - 1977م).
- ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر).
- ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (دمشق، دار الفكر 1969م).
- ابن يعيش، شرح المفصل (بيروت، عالم الكتب).

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2008/2/28.